

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf / M'SILA
Faculté des Sciences Économiques · Commerciale
et des Sciences de Gestion
Département des sciences de l'Économie



جامعة محمد بوضياف/المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم علوم الإقتصادية

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2010-2020

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

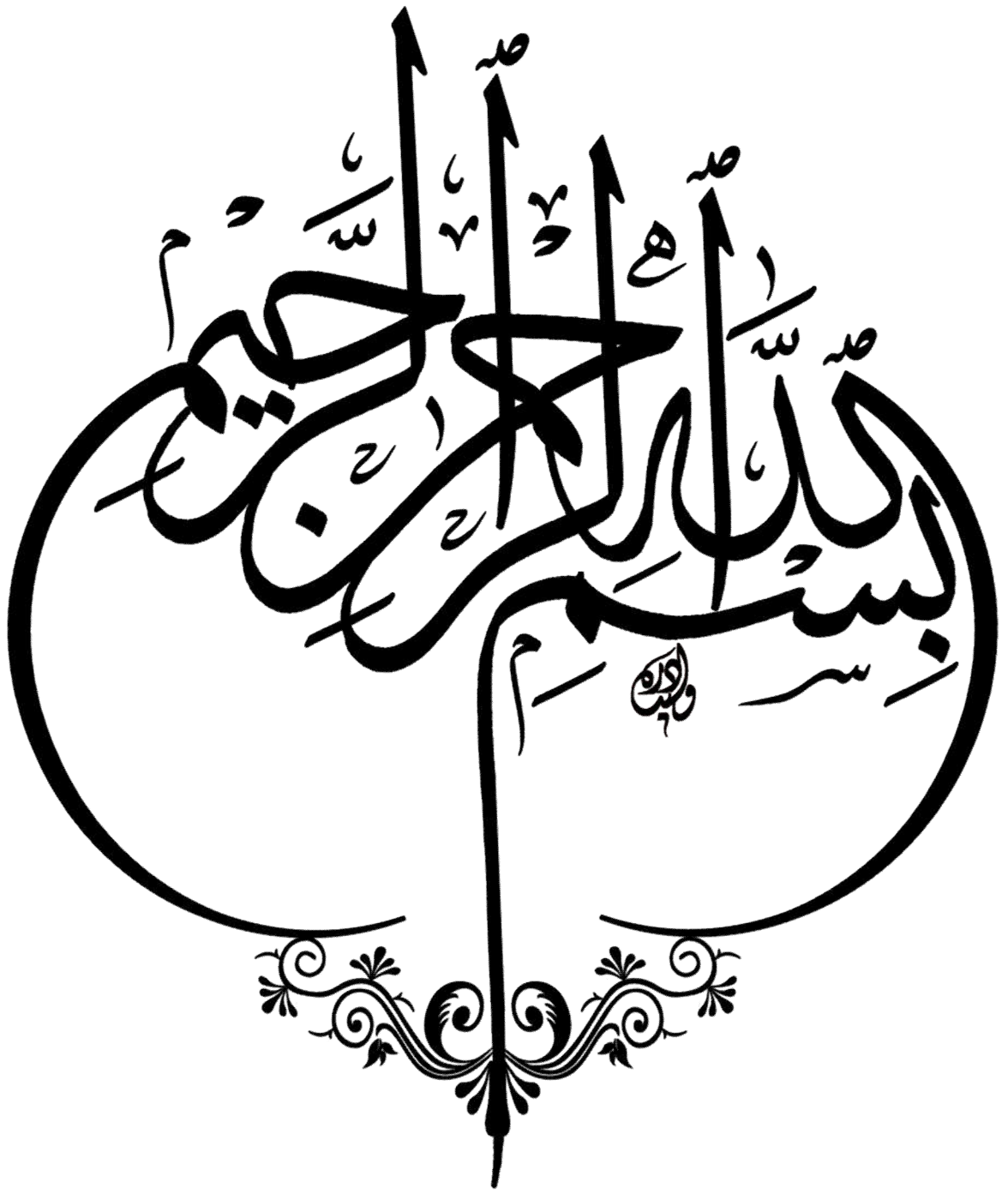
إشراف الأستاذ:
مغني ناصر

من إعداد الطالبة:
بودراي أميرة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سنوسي علي
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ا. مغني ناصر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سراي صالح

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر و عرفان

نحمد الله سبحانه بخير ما يحمد ، و نشكره على عظيم فضله و وافر عطائه ، فبإذنه

تم انجاز هذا العمل ، فالحمد لله

نتوجه بالشكر الجزيل المرفوق بفائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذ المشرف **مغني**

ناصر على المجهودات المبذولة خلال فترة انجاز هذا العمل ، فندعو له بالتوفيق لأنه

ممن يحرك عجلة البحث و العلم .

نتوجه بفائق الشكر و الامتنان إلى كل من علمنا حرفاً منذ الصغر وإلى كل إدارة

قسم العلوم الاقتصادية





حمدا لله كثيرا وشكرا جزيلا لما اقتنيتيه من علم نافع طيلة مشواري الدراسي الذي من خلاله

أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضع إلى من قال فيهما عزوجل " وبالوالدين إحسانا" إلى الرجل الصارم

الذي كافح في صمت وشموخ إلى من شق طريقي إلى نور الحياة إلى الذي يتدفق حلما ويفيض كرما

وينساب سماحة ويتلفض حكمة إلى من علمني أن الحياة عمل ومثابرة إلى من جعل من شقائه

سعادتنا إلى قدوتي الحسنة أبي .

إلى من كانت الجنة تحت قدميها وإلى من القلب يهواها والعمر فداها والعين ترتاح لرأيها إلى

من تتلاشى أحزاني غلى مشارف بسمتها

إلى ينبوع الحنان وعطر الريحان " أمي"

إلى إخوتي ، وإلى أخواتي

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black ink, framing the central text. The border features stylized leaves, small flowers, and elegant curves.

قائمة الفهارس

فهرس الموضوعات

المقدمة : أ

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

- 7 - تمهيد:
- 8 - المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
- 8 - المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
- 9 - المطلب الثاني: أنواع السياسات النقدية.....
- 9 - المطلب الثاني: أهداف و أدوات السياسة النقدية.....
- 15 - المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي:
- 34 - المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي.....
- 34 - المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي و أهميته
- 36 - المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
- 38 - المطلب الثالث: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
- 45 - خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني

تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

- 45 - تمهيد:
- 46 - المبحث الاول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال (2010-2020)

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2014.....	47 -
المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).....	50 -
المبحث الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010-	
2020.....	54 -
المطلب الأول: التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2010-2020)	
.....	54 -
المطلب الثاني : النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة	
(2010- 2020).....	57 -
.....	62 -
خلاصة الفصل الثاني:	
.....	61
الخاتمة العامة.....	
.....	64
قائمة المراجع.....	
.....	79
ملخص:	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	47
02	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	48
03	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	48
04	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	49
05	تطور مقبلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	50
06	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	51
07	تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	52
08	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	54
09	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	54
10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	55
11	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	55
12	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	56
13	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2015-2020	57
14	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	58
15	تطور رصيد ميوان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2015-2020	59

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
20	منحنى الطلب على النقود عند فيشر و ألفريد مارشال	01
23	منحنى IS التوازن في سوق الإنتاج	02
24	منحنى LM توازن في السوق النقدي	03
25	منحنى النموذج العام للسياسة المالية والنقدية	04

المقدمة العامة



المقدمة :

الاستقرار الاقتصادي، هو احد الاهداف التي تسعى اليها دول العالم ، المتقدمة والمتخلفة منها ، ولتحقيق ذلك فقد اختلف السياسات الاقتصادية التي تشيعها الدول لتحقيق مجموعة اهداف منها الوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتجنب التضخم والحد من البطالة، حيث تعد الازمة النقدية اكبر تهديد للاستقرار الاقتصادي لدول العالم خاصة الدول النامية، ولمواجهة هذه التحديات تتجه الدول الى اتباع سياسات اقتصادية معنية محاولة بذلك التخفيف من حدة الازمات النقدية والوصول الى معدلات نمو اقتصادي .

كذلك تعتبر السياسة النقدية مجموعة من القواعد والوسائل التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير من عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية في مدة زمنية معينة، ويعبر عن السياسة النقدية بعرض النقود او مستوى التضخم او حجم الاقتراض أو هذه المتغيرات جميعا وقد تطرق الى علاقة السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية منذ مدة ومن ابرز الدالة على ذلك مربع كالدور السحري الذي يجسد علاقة السياسة النقدية بتضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ميزان المدفوعات يظهر دور الجزائر وتبنيها وللعديد من السياسات الإصلاحية، والتي من بينها السياسة النقدية التي لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات وتقليص البطالة ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- ومما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:



"ما دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وما هي مؤشرات ذلك في الجزائر خلال فترة 2010-2020؟"

تدرج تحت هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية

1- ماذا نقصد بالسياسة النقدية ؟

2- هل يمكن اعتبار السياسة النقدية عامل مهم في التأثير، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟

الفرضيات:

- هناك اثر مباشر للسياسة النقدية واثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات

الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة وحسب متغيرات وظروف الاقتصادية

تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما ادى الى الانعكاسات غير مستقر لها

-تعمل السياسة النقدية على تحقيق اهداف اقتصادية خاصة بلا اهداف خاصة السياسة

الاقتصادية الكلية وذلك من خلال مجموعة من الادوات حسب النظرية الاقتصادية لكن يعود ذلك

في ظل استقلالية السلطة النقدية وتحقيق اهدافها وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع :

يعود اختيار لهذا الموضوع لعدة اسباب مما يلي:

أ- أسباب ذاتية :

هذه الاسباب تتبع من تخصص الذي يعتمد على المقاربة الاقتصادية الكلية لمختلف مواضيع

علم الاقتصاد وكذا تماشيا مع تخصصنا الأكاديمي في ذلك الاقتصادي نقدي بنكي.

ب - أسباب موضوعية:

تعتمد هذه الاسباب على اهمية الموضوع في حد ذاته فالسياسة النقدية والاستقرار

الاقتصادي يشغلان الكثير من اصحاب القرار الاقتصادي في مختلف دول العالم ضف الى ذلك



أن موضوع السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي واسع او متشعب لا يمكن دراسته او حصره في بحث أو بحثين.

إطار الدراسة:

1-التحديد المكاني:

تقتصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري، أملا ان تساهم في إثراء المكتبة الاقتصادية ولو بجزء يسير.

2-التحديد الزمني:

تم تحديد فترة الدراسة من 2010 الى 2020.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى :

*عرض اهم المفاهيم والافكار حول السياسة النقدية، و الاستقرار الاقتصادي.

*معرفة اتجاهات و مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

*توضيح و ابراز مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع دراستنا هذه من المكانية التي تتمتع بها كل من السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي على حد سواء في التحليل الاقتصادي الكلي، فعلى الصعيد النظري نجد أن التحليل الاقتصادي يولى عناية فائقة للسياسات الاقتصادية الكلية، ورواد الكثير من المدارس الاقتصادية، وتباين وجهات نظرها في العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية.



أما على الصعيد التطبيقي، فيعتبر موضوع دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تؤرق الاقتصاد في الجزائر.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر:

- دراسة محمد بن البار: أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة التضخم ومن أهم النتائج نذكر:

- السياسة النقدية تسعى دائما للتأثير على التغيرات الاقتصادية كلية من خلال أدواتها.
- ظاهرة التضخم تؤدي إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي.
- الترابط بين السياستين النقدية والمالية يعالجها أكثر فعالية من خلال التنسيق بين أهدافها والعمل على إعادة حالة استقرار الوضع الاقتصادي.

- دراسة مايدة مدوخ: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط السوق، ومعرفة نجاعة الإجراءات المتخذة، والتركيز على



مقدمة

فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر منها:

- السياسة النقدية من أهم السياسة الاقتصادية ولها مكانة بارزة في تحقيق مرجع كالدور السحري.
- لبلوغ السياسة النقدية الأهداف الموجودة لابد من توفير ظروف مناسبة لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.
- توفير البنك المركزي على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.

منهج وأدوات الدراسة

بغية الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث اعتمدنا على منهجين: الوصفي والتحليلي. فالمنهج الأول يعتمد عليه لوصف مختلف عناصر البحث من خلال مجموع المفاهيم والتعاريف. أما المنهج الثاني فيستعمل لتحليل بعض الظواهر والبيانات التي يتضمنها البحث. وقد عززنا هذين المنهجين بمنهج آخر، وهو المنهج التاريخي الذي يعتمد عليه لإبراز التطور التاريخي للسياسة النقدية عبر تطور المدارس الاقتصادية، وكذا عند توضيح اتجاه وأداء السياسة النقدية في الجزائر.

صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات في بحثنا هذا، كانت أهمها في الجزء التطبيقي، وذلك من خلال تعارض وتناقض البيانات والاحصائيات في مرات عديدة، وعدم دقتها أحيانا، كما كانت هناك صعوبة الحصول عليها خاصة المتعلقة بالسنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.



هيكل البحث

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وفصلين منها فصل نظري وفصل تطبيقي وخاتمة عامة.

الفصل الأول : جاء بعنوان << الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي >> ومن

خلاله يتم التعرف على الاطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

الفصل الثاني: جاء بعنوان << تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 2010_2020 >>. يتم خلال هذا الفصل عرض الجانب التطبيقي.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يعيش العالم النقدي فترات تحول مهمة مرجعها إلى الحرب الاقتصادية، تحرير الأسواق المالية، أضف إلى ذلك عولمة الاقتصاد، و منه فهو يعمل على معالجة الاختلالات التي تصيب اقتصادياته بإتباع سياسات معينة أهمها السياسات النقدية و المالية التي تعتبر أدوات فاعلة لمعالجة الأزمات النقدية التي يواجهها العالم من حالات الركود و التضخم و البطالة و منه الخروج من هذه الوضعية.

لكن غالباً ما يكون لهذه السياسات نتائج عكسية على اقتصاديات هذه الدول و هذا غالباً ما يعود للنظم النقدية المتبعة و التي تحدث نوعاً من التناقضات فيها أو دخول عوامل أخرى تؤدي لتفاقم حدة هذه الأزمات.

و هذا ما يجعل هذه الدول مدركة أعف الأنظمة النقدية فيها، لذا فإن العالم النقدي يبدأ في العمل من أجل إيجاد القواعد الأساسية لنظم نقدية دولية جديدة تتجنب مساوئ النظم السابقة و تحتفظ في الوقت نفسه بميزاتها.

إن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد؛ وذلك لتحقيق هدف الاستقرار النقدي في الدولة، ومكافحة التضخم، والركود الاقتصادي؛ باعتبارها الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.⁽¹⁾ ونظراً لأهمية تلك الأهداف فإن البنك المركزي؛ والذي تعد السياسة النقدية أدواته في تحقيق أهدافه، يجب أن يكون مملوكاً للدولة؛ بحيث يكون للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي - من خلال رسم السياسات النقدية والمالية والتنمية - دورٌ إيجابيٌ في تحقيق أهداف كل منها. وفي البلاد التي لا تكون هذه البنوك مملوكة بكاملها للدولة فإن الدولة تخضعها لرقابتها.²

و بناءاً على ما سبق و نظراً لترابط الفكرتين بين السياسة النقدية و الإستقرار الاقتصادي سنقوم بوضع فصل مفاهيمي حول الموضوعين، حيث سنقوم بدراسة هذا الفصل عبر المباحث التالية :

1- صوان محمود حسن ، أساسيات الاقتصاد الإسلامي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ب،د،ن، 2004،ص161.

2- هند مشعل عودة ومحمد عطا الله، الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي، الدار الأهلية للنشر، عمان 1990، ص 309 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

¹ ويتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تتدرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

حيث سنقوم بدراسة هذا المبحث عبر المطالب التالية: ²

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية:

وسنقوم بدراسة هذا المفهوم من خلال :

التعريف الأول : يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد و الائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها و بالمفهوم الواسع تمثل موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي الدولي للمجتمع الذي يحكمه و بناءاً عليه فإن السلطة السياسية تقوم بتحديد بعض الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها على الصعيد الاقتصادي و من ثم تستخدم الوسائل المختلفة لتحقيق هذا الهدف أو الأهداف عن طريق إتباع لسياسة النقدية المناسبة و التي تساعد على خلق الظروف الملائمة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام أدوات السياسة النقدية⁽¹⁾.

التعريف الثاني : مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. تعتبر السياسة النقدية أكثر أنواع السياسات التصاقاً بالتمويل والاستثمار، فتوفير النقد اللازم لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسع في الأسواق والنشاط تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الفعالة والغالب في الدول النامية أن فوائض المدخرات المحلية لا تكفي لتنفيذ هذه السياسة

¹ - هيثم الزغبى حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، ب، د، ن، 2000 ص 190.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

فتلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو إلى إصدار النقود لتمويل احتياجات هذه القطاعات الواسعة من الاقتصاد.¹

المطلب الثاني: أنواع السياسات النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى التحكم في كمية الأموال ومصادرها في الدولة، حيث يتم تنفيذها من قبل البنك المركزي، أو مجلس العملة، أو أية سلطة نقدية في الدولة، ويتم تصنيف السياسة النقدية على أنها توسعية أو انكماشية، وفيما يأتي تفصيل لكلٍّ منها:

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة النمو والنشاط الاقتصادي في البلاد، إذ يتم استخدامها في حالات الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، حيث تقوم هذه السياسة بتخفيض أسعار الفائدة من خلال اتباع التدابير المختلفة لتوفير المال وتشجيع الإنفاق، كما أنها تزيد من عرض العملة في الأسواق لتعزيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، مما يساعد الشركات والأفراد على الحصول على القروض بأسعار مخفضة لتوسيع الأنشطة الإنتاجية، والإنفاق على السلع الاستهلاكية الكبيرة .

ثانياً : السياسة النقدية الانكماشية

تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى الحد من التضخم عن طريق زيادة أسعار الفائدة وتقليل عرض النقد في البلاد، مما يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، إلا أن ذلك يكون ضرورياً للحد من التضخم الذي يؤدي إلى رفع تكاليف المعيشة.²

المطلب الثاني : أهداف و أدوات السياسة النقدية:

و سنقوم بدراسة هذا المطلب عبر الفروع التالية :

¹ -عدنان خالد التركي، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، عمان، ص ص 112، 113.

² - المرجع نفسه، ص 114.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

أولاً : أهداف السياسة النقدية :

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظراً لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان.

وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (مكافحة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (مكافحة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي " نيكولا كالدور".

1-الأهداف العامة للسياسة النقدية:

إنّ تحقيق النمو الصحيح والدائم، مع التوازن العادل للثروة و ثمرات النمو، على صانعي النشاط الاقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة اقتصادية وطنية، و في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي للأسباب التالية:

1. بمجرد وجود النقود في الاقتصاد كوسيلة تداول، تصبح كميتها مهمة فنقصانها يعطل التداول و التبادل ثم النمو الاقتصادي، و لأن الادخار لا يكفي لمختلف الاحتياجات الاقتصادية كالاستثمار و تمويل الاستغلال فتدخل النقد يبقى ضروري لدفع النشاط الاقتصادي.

2. عكس هو أن تكون النقود في التداول بكمية تفوق الحاجة إليها فيؤثر ذلك على النمو و هذا حسب ثلاث ميكانيزمات.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

أ- على المدى القصير، الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في طلب الشيء الذي يرفع من الأسعار فيدفع هذا إلى ارتفاع الأجور و التكاليف مؤديا إلى نقصان مقدرة الخدمات الوظيفية على المنافسة في الأسواق الدولية، و بعد فترة زمنية ، يسفر كل هذا على ارتفاع الواردات و انخفاض الإنتاج الوطني بمعنى توقف النمو الاقتصادي.

ب- لما تكون عملية الحصول على المال سهلة هذا يجعل متخذي القرار يتساهلون في اختيار الاستثمارات، غالبا ما تكون الاستثمارات سيئة فالديون السهلة المنال و القليلة التكلفة تشجع على التثبيت بالتجهيزات القديمة الشيء الذي يفوت الفرصة على البلاد في مواكبة التقدم التكنولوجي و يؤخرها عن المنافسة الإنتاجية الدولية زيادة على ذلك فإن التمويل السهل "الإصدار النقدي" يؤدي إلى وضع المؤسسات الناجحة في خطر بوضع الاقتصاد الوطني تحت الحماية التجارية فتتقلص الأسواق و ينخفض النمو العالمي.

ج- يجني التضخم كثيرا على المدخرين اللذين يروا مبالغهم تنخفض بنسبة التضخم هذا من جهة، و من جهة أخرى انه يقدم امتيازات للمدينين، إذ أنّ مبالغ ديونهم تنخفض قيمتها الفعلية، هذا ما يجعل التضخم عنصر ظلم المسنين ذوي المداخل المحدودة إذ أن المعاشات غالبا ما لا تتبع تطور الأسعار و بالرغم من انه عمليا يمكن اعتبار السياسات النقدية وسيلة تحقيق العدالة الاجتماعية فقط لأنها تساهم في الحد من التحويلات الغامضة.

و بصفة عامة تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، الأسعار و العملة. هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا و غاية السياسة النقدية هي التوازن الخارجي التحكم فيه ، و هي أسعار الفائدة، المجمعات النقدية و القرض و سعر الصرف

2- الأهداف الخاصة للسياسة النقدية: الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية هو تحقيق

نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية و مع توزيع أمثل لموارد المجتمع. أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام و نميز ثلاث نقاط:

1. تنظيم النمو النقدي: قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل و كثير منها يولد التضخم.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

2. جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة: إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي على جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا إلى اختيار الناجح للاستثمار. أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الاستهلاك والاستثمار.
3. تحقيق مستوى حسنا لاحتياطات الصّرف لتحقيق الاستقلال الوطني اتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت و قدر محدودين.
4. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير و هو عامل تكلفة للسلع المستوردة و خلاصة القول أن السلطات النقدية تهدف على تحقيق:

- مستوى جيد للنمو الاقتصادي.
- مستوى جيد لأسعار الفائدة.
- مستوى جيد للسعر الصرف¹.

ثانيا : أدوات السياسة النقدية:

إن اعتماد السياسة النقدية أداة معينة أو أكثر من أدواتها يعتمد على الكيفية؛ التي تعتمدها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها؛ فهي - في الغالب - تعمل على تحقيق أهدافها ؛ وفق إطارين و قد تم تقسيم تلك الأدوات إلى :²

الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:

وتشمل جميع الأدوات النقدية؛ التي تعتمد على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وتوصلها للأهداف المراد تحقيقها، يتم من خلال السماح لقوى السوق؛ بأن تؤدي دورا هاما في ذلك.

¹ - بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ب،د،ن، عمان، 2000 ، ص144-146.

² - فهمي حسين ، مرجع سابق ، ص ص 14 - 15.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

وتشمل هذه الأدوات: عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد، وبيع وشراء العملات الأجنبية.³

أ- عمليات السوق المفتوحة:

وهي قيام البنك المركزي بشراء وبيع سندات من السوق الحرة للسندات؛ وهي أهم أداة للسياسة النقدية، وهي - أيضا- محدد للتغير في العرض النقدي. وعمليات السوق المفتوحة يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول في حالة الشراء، ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية، والعكس في عملية البيع في السوق المفتوحة للسندات؛ وهو انكماش حجم العملة المتداولة، ومن ثم تخفيض القاعدة النقدية.¹

وتهدف السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة إلى :²

أولاً: التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة Excess Reserves لدى البنوك التجارية؛ سواء بالزيادة أو النقص؛ مما يؤثر على حجم الائتمان، وحجم المعروض النقدي، والطلب على الاستثمار بما يتماشى والأهداف الاقتصادية للدولة.

ثانياً: إيجاد نوع من الاستقرار بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال.

ثالثاً: محاولة التغلب على أي تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي، والنتيجة عن عوامل السوق.

ب- سياسة تغير سعر الخصم (Discount Rate) :

ويقصد بها: تغيير سعر الخصم، وهو سعر الفائدة؛ الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض لها؛ فعند رغبة البنك المركزي في زيادة حجم المعروض النقدي؛ فإنه يخفض من سعر الخصم؛

³- فهمي حسين، المرجع نفسه، ص 15.

¹ الناقية أحمد، مرجع سابق، ص 122.

² فهمي حسين، مرجع سابق، ص 18.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

مما يزيد من حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تزيد قدرتها على الإقراض . والعكس صحيح؛ فزيادة سعر الخصم يخفض حجم القاعدة النقدية المقترضة ، ويخفض العرض النقدي ¹.

ج . نسبة الاحتياطي القانوني (The Legal Reserve Rate):

وهي النسبة من الأصول النقدية؛ التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ؛ تقييدا لقدرتها على اشتقاق الودائع ؛ مما لديها من ودائع جارية . ويمكن التأثير على توسع البنوك التجارية في عمليات الائتمان عن طريق هذه السيولة ².

وتكمن مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان، وإدارة السياسة النقدية ، باستخدام هذه الأداة ؛ عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي ؛ سواء بالارتفاع أو بالانخفاض؛ مما يؤدي إلى زيادة أو نقص حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة أو نقص قدرة تلك البنوك على الإقراض؛ فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار ³.

1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

وتأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر؛ كاعتماد السلطة النقدية إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية . والهدف الأساسي من استخدام هذه الأدوات المباشرة هو :

أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية ؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان؛ سواء للحد منه أو التوسع فيه .

ثانياً: إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الاقتصاد؛ من أجل التقدم والنمو؛ عن طريق إعطائها قروضاً ميسرة أو ميزات تفضيلية على غيرها من القطاعات الأخرى .

¹ الناقه أحمد، مرجع سابق ص124.

² محمد يوسف كمال، المصرفية الإسلامية، السياسة النقدية ، دار الشرق، القاهرة، ص 120.

³ فهمي حسين ، مرجع سابق ص17



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

ثالثاً: توفير قدر كافٍ من الأصول الممكن تسيلها عند الحاجة، وخصوصاً في أوقات الأزمات النقدية .
إن أهداف السياسة النقدية قد تتعارض في بعض الأحيان؛ فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ، ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير؛ فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة ؛ فإن التضخم وأسعار الفائدة تبدأ بالارتفاع؛ فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على ارتفاع أسعار الفائدة؛ عن طريق شراء السندات ؛ فسوف يؤدي هذا إلى ارتفاع السعر السوقي للسندات؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السوقي، ولكن عمليات السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية؛ ومن ثم زيادة المعروض النقدي؛ مما يزيد من مستوى التضخم؛ نتيجة زيادة معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار.
فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على التضخم الناتج عن الزيادة في المعروض النقدي، فإن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة البطالة. وإن هذا التعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة.

وعليه يمكن القول أنه حتى تستطيع السياسة النقدية- من خلال البنك المركزي- تحقيق المواءمة بين الأهداف الرئيسية؛ فإنه يقوم باستعمال أهداف وسيطة (Intermediate Targets) من شأنها أن تساعد في الوصول إلى الأهداف النهائية. وتستخدم هذه الإستراتيجية؛ لأنه من السهل على البنك المركزي التأثير على الأهداف الوسيطة، ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسية ، بدلاً من التأثير المباشر على الأهداف الرئيسية ، فمن خلال الأهداف الوسيطة يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا ، بدلاً من الانتظار حتى تظهر نتائج السياسة النقدية المتبعة على العمالة ، أو مستوى الاسعار .

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي:

لقد اختلف الاقتصاديون في نظرياتهم الإقتصادية و على مدى فعاليتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، من مدرسة إلى أخرى ، حيث سننتظر إلى هذه المدارس في هذا الفصل عبر التالي :

أولاً: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

حيث تنقسم بدورها إلى التالي :



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

1. النظرية النقدية الكلاسيكية: نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم، ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود و نظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماماً ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

و يستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية¹:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع و العمل) تسودها المنافسة الكاملة و الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي و لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع و عوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي و ليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع.
- قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).
- يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

أ- نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر Irving Fisher:

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها²:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.

¹ - أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، ط1، الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001، ص ص، 349، 350.

² - إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2005، ص 126.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة و مستقلة من كمية النقود المتداولة، و كذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و هو كنتيجة و ليس سببا للتغيير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، و بهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

مضمون النظرية:

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار و التناسب بينهما تناسبا عكسيا، و يتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي: $MV = PT$

M: كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V: سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

و بالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار و قد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية.

V: سرعة تداولها.

M': النقود المصرفية.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

V': سرعة تداولها.

و الهدف من الفصل بين **M** و **M'** حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات و رغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، و بالتالي فإن النقد محايد¹.

ب - نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج :

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحدية، و أعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخل و أن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.

وترتبط نظرية الدخل في التحليل بين فكري الدخل و المنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود و هي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي و الدخل من السلع و الخدمات، و الذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

و قد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية كامبريدج.

معادلة كامبريدج:

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشراؤه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يرتكز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و صيغت المعادلة من الشكل²:

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

¹ - أحمد أبو الفتح علي الناقبة، مرجع سابق، ص 357.

² - سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 33.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

K : التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال، و مع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي **K** و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن **K** هو مقلوب **Y**، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ و بالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

ج- التوازن النقدي عند الكلاسيك

انطلاقاً من منطلق النظرية الكلاسيكية و فروضها، فيمكن ذكر بعض الاعتبارات فيما يلي¹:
قامت هذه النظرية أساساً على قانون سياسي و فكرة التوظيف الكامل، واعتبار النقود متغير خارجي و معدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض و طلب الأرصد القابلة للاقتراض).

ج-1 رؤية فيكسل للتوازن النقدي:

تعتبر نظرية فيكسل أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي و تحليل العلاقة بين الادخار و الاستثمار. فقد ركز فيكسل على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقاً للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج و هو العائد المحصل إذا كان رأس المال أفرض عينا، و بين معدل الفائدة النقدي (السوقي) و الذي يتحدد بتلاقي قوى العرض و الطلب على النقود (و هذا في حالة وجود سوق نقدية، و في حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدمه للموائمة بين عرض و طلب النقود).

¹ - محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص ص 8-24.

2 - بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03 (غ.م)، ص ص 18، 38.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

و يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (و هي حالة صعبة)، وفي حالة التعارض بين القرارات الفردية وقوى السوق قد يخلق المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، وهذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، ومن ثم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم ربحية وإنتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.⁽²⁾

و العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فإن المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي لتزايد عبء الدين وانخفاض معدلات أرباحه، وسيتعرض مركزه المالي للانهايار، نظرا لضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، و سيؤدي ذلك إلى الانكماش و الركود الاقتصادي.

وبالتالي فإن تحقيق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي و إذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي يتغير تبعاً لها حجم الائتمان المصرفي، و ما يولده من حركات تراكمية و تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد إما صعوداً نحو الانتعاش أو هبوطاً نحو الركود، و تؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن النقدي المفقود¹.

وحسب ميردال* فإنه في حالة تعادل معدل الفائدة السوقي ومعدل الفائدة الطبيعي فإن هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

ج-2 التوازن النقدي عند فيشر و ألفريد مارشال:

بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $MV = PT$ ، باعتبار الاقتصاد دوماً في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود، و عليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي و الاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن ثم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سوكياً و ذاتياً. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997، ص ص 368، 369.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

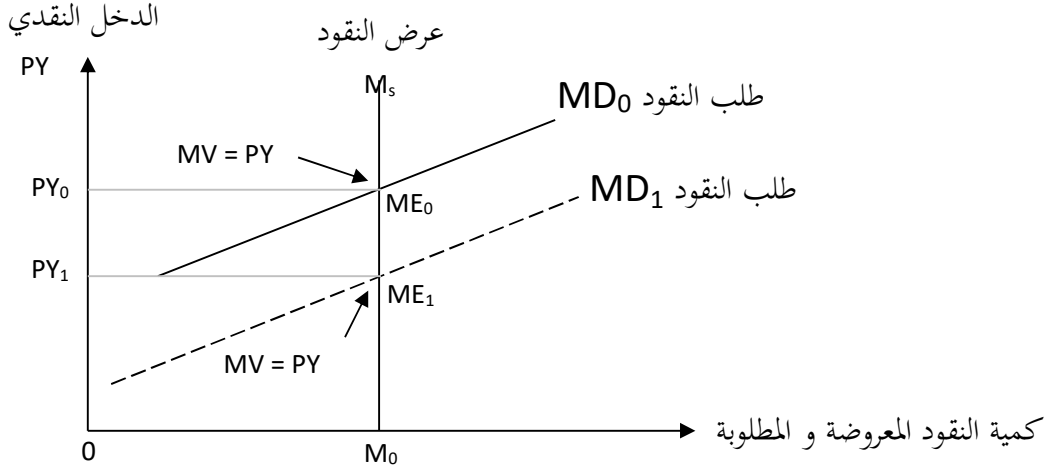
و لكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط.

و بالنسبة لمعادلة مارشال " معادلة الأرصدة النقدية " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة، و الشكل التالي يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

الشكل رقم 1: منحني الطلب على النقود عند فيشر و ألفريد مارشال



المصدر: عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص: 235.

و تبين النقطة ME_0 نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية، وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي K ، فإن تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود، فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

2- النظرية الكينزية: الفروض، عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة

عرضنا فيما سبق إجماليا لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبيننا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حياد النقود".

و أن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة 1929، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة و أدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال، و الذي هو "جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"¹، و يكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي تحدد مستويات التشغيل و الإنتاج و الدخل بوصفها متغيرات تابعة، سبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك و الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و بذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة و أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

الفرضيات الأساسية:

يبنى كينز نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون سامي للأسواق، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة، و رفض تعادل الادخار و الاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل و ليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد .
- يعتبر تحليل كينز تحليلاً كلياً.

¹ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص، 148.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

أ- الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط و المضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات و الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة و هو في علاقة عكسية¹.

ب- عرض النقود:

يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_s = M_0$ و يرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت و يتحدد بواسطة البنك المركزي و يحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي².

ج- نظرية سعر الفائدة:

على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للادخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأبي ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود³.

و يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، و بالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك و يزداد الدخل و العمالة، ويحدث العكس إذا عرض النقد.

د- اشتقاق منحنى LM-IS والتوازن الكلي⁴:

بغرض الربط بين الجزء النقدي و الجزء الحقيقي في الاقتصاد، و بحث كيف يمكن أن يتحقق التوازن الكافي للسوقين معاً، و تحلل التوازن في السوقين.

¹ - Michelle de Mourgues، *La monnaie، Système financier et théorie monétaire، Economica، Paris، 9 Ed، 1993، P، 363، 366.*

² - محمد جمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سابق، ص، 39.

³ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص، 163.

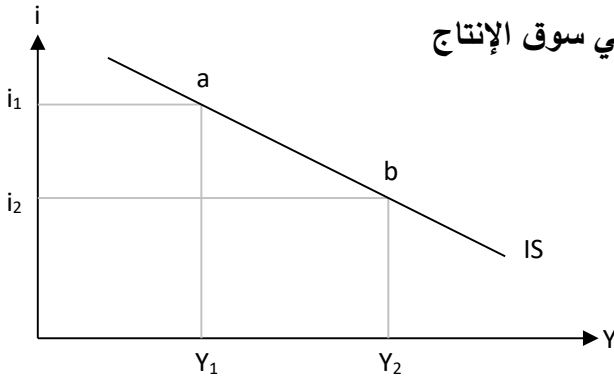
⁴ - خضير عباس المهر، *التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية (في إطار النظرية الكينزية)*، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981، ص ص، 41، 69.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

د-1 اشتقاق منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج):

يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، و هذا بتعادل S و I (الادخار و الاستثمار) المخططين بافتراض اقتصاد مغلق. و يبين منحنى IS مجموعة من التوافيق من سعر الفائدة و الدخل، تحقق توازنا قصير الأجل في القطاع الحقيقي، و أي نقطة على IS تعكس التوازن في سوق الإنتاج، وهناك علاقة عكسية بين الدخل (Y) و معدل الفائدة (i). انتقال IS إلى اليمين في حالة تطبيق سياسة مالية، وانتقاله إلى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية.



المصدر : نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و المصرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص: 347-360 .

د-2 اشتقاق منحنى LM (التوازن في سوق النقد) :

يظهر منحنى LM نقاط تساوي العرض النقدي M مع الطلب عليه L . بالنسبة لعرض النقود فهو معطى يتحدد خارج النموذج بسبب قرار البنك المركزي، ولذلك فالتوازن يتحقق من خلال تكيف الطلب على النقود مع المعروض منها.

ويتحدد الطلب على النقود حسب دوافع الطلب عليه. و بين منحنى LM العلاقة بين i (معدل الفائدة) ومستوى الدخل (Y) تبعا لتغيرات كمية النقود M ، و بين أن هناك علاقة طردية بين i و Y .

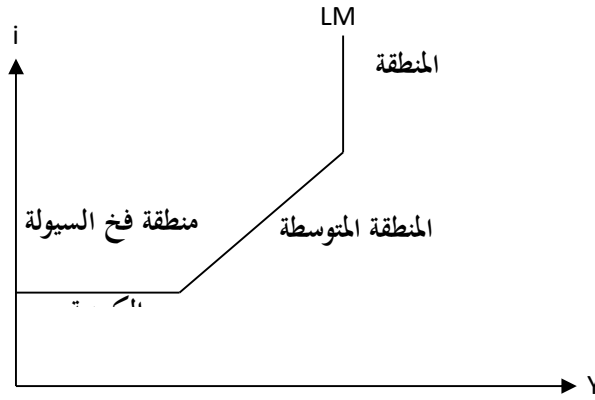
يبين هذا الشكل اشتقاق منحنى (LM) في النقطة الوسطى، ولكن يمكن أن نميز بين ثلاث مناطق لدالة تفضيل السيولة: المنطقة الكلاسيكية و التي تنطبق فيها دالة تفضيل السيولة على المحور الرأس سعر الفائدة



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

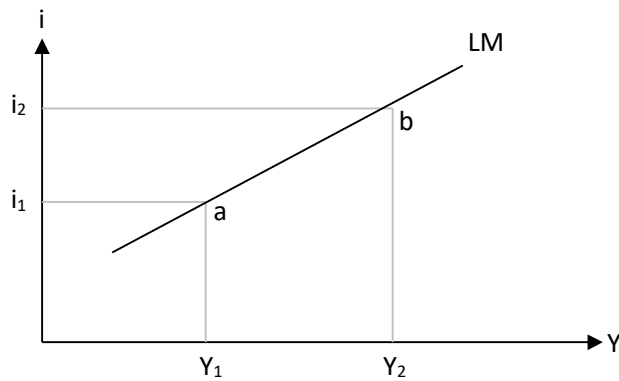
دلالة على عدم وجود طلب على النقود لأغراض المقاربة و يكون منحنى (LM) رأسيا عند مستوى الدخل الذي يتطلب كمية عرض النقد بكامله لأغراض المعاملات، ومنطقة فح السيولة الكينزية التي تكون فيها دالة تفضيل السيولة أفقية أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يصبح لا نهائي المرنة، عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، و بالتالي يكون الشكل كما يلي:

الشكل رقم 3 : منحنى LM توازن في السوق النقدي



المصدر : المرجع السابق ، ص 361 .

و بالتالي فإن أثر السياسة النقدية سينعكس حسب وضع المنحنى LM .



المصدر : المرجع نفسه ، ص 362 .



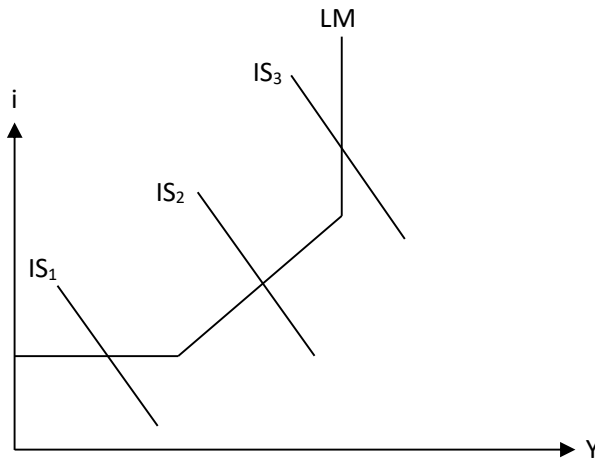
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

كما أن كمية النقد M تخضع للسياسة النقدية المتبعة سواء كانت تقليدية أو توسعية، وهي موضوع السياسة النقدية، حيث يرتبط LM مع العرض النقدي بعلاقة طردية، و أي نقطة على يمين LM تبين عرضا نقديا زائدا، و أي نقطة على يساره تبين طلبا زائدا في السوق النقدي.

د- 3 التوازن الكلي:

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية و النقدية، و هو ما يطلق عليه تحليل "هيكس-هانسون" أو النظرية الكينزية الجديدة، وهي تحاول تحديد المستوى لـ Y و i في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار (I) و الادخار (S) و الطلب النقدي و عرض النقد، و بعكس، و بتجميعهما في شكل واحد يتحدد Y و i تحديدا أنيا و يتضح من الشكل أن هناك 3 احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لوضع منحنى (LM) ¹.

الشكل رقم 4: منحنى النموذج العام للسياسة المالية والنقدية



المصدر : نعمة الله نجيب و آخرون ، مرجع سابق ، ص 364.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص، 145، 165.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

و إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلاً، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية و المالية و/ أو النقدية التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى **IS** و **LM**، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، و قد تكون إحداها عديمة الفعالية.

فبالنسبة للسياسة المالية تكون فعالة في المنطقة الكينزية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكلاسيكية، أما بالنسبة للسياسة النقدية، تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكينزية.

ثانياً: النظرية الحديثة و آثار تغيرات قيمة النقد:

1 - التحليل النقدي المعاصر: الفروض و تحليل جانبي العرض و الطلب

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو و على رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.¹

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي²:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي و من تم على الدخل في المدة القصيرة.

¹ - جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ص، 256، 257.

² - سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987، ص ص، 171، 182.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.
- ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض السابقة:

أ- جانب العرض :

برى فيردمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة¹.

ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي و السبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، و بالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، و تؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية و غير المالية، و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فيردمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد و العمل على

¹ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص، 119.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، و يرى أن الأهمية لعرض النقد و ليس للطلب عليه كما يرى كينز¹.

و بالتالي فإن النسبة التالية هي: $\frac{\Delta \text{PIB}}{\Delta M}$
و بذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير

ب- جانب الطلب:

لقد انتهى فريدمان إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات، و هي الاعتبارات التالية²:

a. الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. و هي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.

b. الأثمان و العوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة - تكلفة الفرصة البديلة -.

c. الأذواق: و هو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وانطلاقاً من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا و هو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، و يأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع³، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

و يدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة⁴:

• عائد النقود الحقيقي و المتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.

¹ - حازم النيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص، 18.

² - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص، 189.

³ - مرجع نفسه، ص، 189، 191.

⁴ - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص، 120.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

- عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة و التي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالات) و عائد رأس المال البشري.
- العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، و العادات السائدة في وقت معين.
- التغييرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر و يتطور عبر الزمن، وفقا للظروف و الأحوال الاقتصادية. و تتضمن هذه التغييرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلا) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثروتهم في شكل نقدي بدلا من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.

و صيغة دالة الطلب على النقود هي¹:

$$Md = f(P, re, rb, Md) \cdot \frac{Y}{P} \cdot \frac{1}{P} \cdot \frac{\Delta P}{\Delta t}$$

Md: الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات.

re: عائد الأسهم.

$$\frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}$$

: يمس عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الزمن.

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.

و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية و

الثروة بالدخل الدائم (Y_p).

$$Md = f(P, re, rb, Md) \cdot \frac{Y_p}{P} \cdot \frac{1}{P} \cdot \frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot U$$

و بالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية وهو متغير خارجي و

$$\frac{\Delta P}{\Delta t} \cdot \frac{1}{P}$$

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص، 142.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

السلطات النقدية

وهو متغير خارجي الدخل الدائم الذي يعتبر متغيرا داخليا.

و يرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي¹:

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج.
- أنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

أثر النقود و السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و قررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات و سينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج و التشغيل في الأجل القصير فقط.

و إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

و يفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي و التأثير على الأوضاع التوازنية، و ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) و من خلال تغيرات معدل الفائدة.

2 : الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض:

أ- الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى :

يجمع مفكرو هذه المدرسة بين الفكر الكلاسيكي التقليدي و الفكر النقدي في مجال السياسة النقدية، إذ يرون أن دور النقود حيادي و ينصرف أثرها على الأسعار فقط، و ذلك عند تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متوقعة من قبل أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى المطالبة بتعديل أجورهم لتتواءم مع مستويات الأسعار

¹ -إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، 193.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

المرتفعة، مما سيؤدي إلى تغيير موضع منحنى العرض الكلي ليتقاطع عند نقطة توازنية جديدة تعبر عن استمرارية التوازن عند مستوى المعدل الطبيعي الناتج السائد فيما سبق و لكن عند مستوى جديد للأسعار. أما في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فإن تأثيرها سوف ينصرف إلى كل من الناتج و الأسعار (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) و تكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية و بالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، و من تم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي.¹

2- مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة. حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية و خاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة و من تم الاستثمار و العرض الكلي.²

¹ -رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد) ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غير منشورة) 2005، ص ص 24، 25.

² - رانيا عند المنعم محمد راجح، المرجع السابق ، ص 27.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي

إنطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي اكدت على أهمية السياسة المالية و النقدية و قدرة أدواتهما في التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية لعل ابرزها يتمثل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكبرى و المتمثلة في مؤشرات معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ، و لكن قبل ذلك و يجب أن قوم بتأصيل نظري و ذلك عبر التالي :

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار الإقتصادي و أهميته

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي معناه استقرار في المستوى العام للأسعار مع خفض معدلات البطالة و رفع معدلات النمو بالإضافة إلى تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة، وأثناء سعي الدول إلى تحقيق تلك الأهداف تواجه مجموعة من العقبات تعرقل عملية وصولها إلى الاستقرار الاقتصادي. لذلك حض بهذا المصطلح بأهمية بالغة إقتصاديا ، و بدورنا سنقوم بدراسته عبر التالي :

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يعرف صندوق النقد الدولي " الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي من شأنها تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات الفائدة . وأسواق المال¹ " و يعرف أيضا : الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار بهدف الوصول إلى معدلات بطالة منخفضة وتحقيق التوازن في الميزانية العامة و تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وذلك باستعمال السياسات الظرفية للسياسة الاقتصادية ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)² .

أيضا : يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية او مالية، وهي الوضعية التي من شأنها تمكن الدول من التغلب على التقلبات و

¹ - فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 1 ، ص 46 .

² - مولاي لخضر عبدالرزاق بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر ، العدد 41 ، 2009-2010 ، ص 07 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

التغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف و الفائدة ومعدلات التضخم و أسواق المال، حيث تزيد هذه التقلبات من مستويات عدم التيقن، وتؤثر سلبا على مستويات قدرة الدول على جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحيلولة دون وقوع تقلبات من شأنها الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والمالي، وفي حالة وقوع تلك التقلبات، فان وضعية الاستقرار الاقتصادي والمالي تعزز فرص هذه الدول في تجاوز أثر هذه الصدمات، والحد من تأثيراتها السلبية على الأداء الاقتصادي والمالي بقدر الإمكان¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي يمثل الحالة التي يكون فيها الاقتصاد قادرا على مواجهة التقلبات الاقتصادية الحادة، أي تحقيق معدلات نمو عالية مع وجود معدلات منخفضة للتضخم والبطالة.

ثانيا: أهمية الاستقرار الاقتصادي

للاستقرار الاقتصادي أهمية بالغة سنقوم بذكرها عبر التالي :

- تحسين مصداقية و شفافية البنك المركزي: إن الهدف الواضح يقلل محفزات البنك المركزي على الانزلاق و التراجع عن الالتزام بالتضخم المنخفض طويل الأمد و توضيح كيف يفترض ان يعمل البنك المركزي ويقلل فرص التلاعب لأغراض سياسية.
- نمو عال طويل الأمد: تقترح النظرية الاقتصادية لأدلة بأن التضخم المنخفض طويل الأمد يشجع التوظيف و النمو الاقتصادي.
- النقد عال الجودة: تحت استقرار السعر يمكن أن يلبي النقد وظيفته كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة، كما أن هدف استقرار السعر يقلل من مخاطر الانكماش.
- استهداف مستوى التضخم: إن استقرارية السعر تشمل استهداف دليل سعر الناتج عن سلسلة أو كثير من السلع و ليس فقط استهداف سعر سلعة واحدة مثل الذهب أو الفضة أي السلع المستخدمة في قياس القيمة

¹ -لحي الطيب، السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام ، أطروحة دكتوراه، درمام جامعة الإسلامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان ، 1997، ص118.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

يمكن ملاحظة مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل اقتصاد ما من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و التي تشمل متغيرات داخلية و متغيرات خارجية بح، يث يؤدي التغير في هذه المؤشرات إلى تغير بيئة السياسة الاقتصادية الكلية، ومن ثم، فإنه من خلال النظر إلى سلوك تلك المتغيرات فإنه يمكن تحديد ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المتبعة تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستقرار المرغوبة أم لا

أولاً : التضخم:

فالتضخم يعرف بأنه " الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"، كما يعرف بأنه "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ". من خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة بالدرجة التي تؤدي إلى انخفاض قيمتها، و الذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، و لهذا فإن حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار و لمدة محدودة لا يعتبر ظاهرة تضخمية بل يطلق عليه لفظ تضخم.¹

ثانياً : البطالة:

من بين أبرز التعريفات الرسمية للبطالة ذلك الذي تبنته منظمة العمل الدولية (OTI) الذي يعتبر أن " البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل و راغبون فيه و باحثون عنه ولكن هم لا يجدونه، و ذلك خلال فترة الإسناد (فترة مرجعية) . " كما تعرف البطالة على أنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين و عنه لكن لم يجدوه " .

و طبقاً للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل BITT في الملتقى الدولي الثامن عشر لسنة 1982 حول إحصاءات العمل، حيث اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالاً كل من توفرت فيه ثلاث شروط أساسية هي :

¹ - مجدي سليمان، جعل التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام دار، الغريب للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2002، ص95.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

- بدون عمل: يعني عدم وجود للعمل أثناء فترة البحث عن العمل.
- متاح للعمل: يعني أن يكون قادرا الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة؛ للعمل إذا أتيحت له الفرصة خلال فترة البحث، و يستبعد جلاً و مستعدا.
- يبحث عن العمل: كل الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة زمنية معينة¹.

ثالثاً : النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها بهدف دراسة الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد .توجد عدة تعاريف² للنمو الاقتصادي ويمكن تعريفه على أنه الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج كما يعرف أيضاً على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط³ اقتصادي معين من التعريفين السابقين نستخلص أن المعياران الأكثر شيوعاً للدلالة على النمو الاقتصادي هما: زيادة GDP الحقيقي وزيادة المخرج لكل فرد، وخاصة هذا الأخير لأنه يعبر عن وجود المزيد من السلع والخدمات⁴ المتوفرة لكل شخص، وبالتالي وجود تحسن في المستوى المعيشي للأفراد وللمنمو الاقتصادي مؤشرين هامين يتمثلان في:

➤ الناتج القومي الإجمالي الحقيقي: حيث يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الذي يحققه الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، حيث أن زيادة الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو أما تناقصه فيعني أن الاقتصاد يتناقص، في حين إذا كان الناتج القومي الحقيقي مستقراً فإن ذلك يعني أن الاقتصاد القومي ساكن .

¹ - صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن 1995، ص 106 .

² - سحر عبد الرؤوف سليم و عبير شعبان عبده، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، عمان، ط1، الإسكندرية، 2013، ص139، 140.

³ - كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ، ص 281.

⁴ - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 272.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

➤ متوسط الدخل الحقيقي للفرد: ولقد اعتمد متوسط الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي لأنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط¹ دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد، أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا .

لعوامل المحددة للنمو الاقتصادي 2 لإيضاح حقيقة النمو الاقتصادي يمكن الانطلاق من دالة الإنتاج التالية :

$$Y = f(K, L, A) \dots\dots\dots (2 14)$$

حيث: Y: الإنتاج الوطني السنوي بالأسعار الثابتة، K: حجم رأس المال، L: حجم القوى العاملة، A: مستوى التقدم التقني إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية³ واستناد و نوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، و هذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، التقدم التقني، كما أن معدل نمو الناتج يتعلق بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة.

المطلب الثالث : سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

بعد دراسة السياسة النقدية في الفكر الإقتصادي سنحاول تطبيق ما تم التطرق إليه في المدارس السابقة الذكر و ذلك عبر التالي :

أولاً: سياسات تحقيق الإستقرار الإقتصادي عند الكلاسيك:

يتم تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية دون تدخل الدولة من خلال آلية السوق، وفي حالة حدوث تقلبات في الاقتصاد في الاجل القصير، فإنها لا بد وأن تتلاشى في الاجل الطويل، وذلك من خلال عوامل الاستقرار الذاتية الموجودة في الاقتصاد او ما اطلق عليها آدم سميث اليد الخفية، والتي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، وان الأسباب الرئيسية في تقلبات في

¹ إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013، ص 58 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

الاجل القصير تتمثل في تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي وجمود الأسعار والأجور في حالات الاحتكار وعد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ووجود فائض في الإنتاج عن الاستهلاك .
أما بالنسبة للآليات التي يتحقق من خلالها التوازن في النشاط الاقتصادي في ظل الافتراض لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيمكن تقسيمه الى قسمين:¹

- التوازن الداخلي: يتحقق هذا التوازن عندما يصل النشاط الاقتصادي الى المستوى الذي تختفي فيه البطالة وتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وعدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد، ويعتبر تساوي الادخار مع الاستثمار مع عدم وجودا لاكتناز، و هو أحد الشروط الأساسية لقانون "ساي" للأسواق و عاملاً رئيسياً في تحقيق التوازن الكلي بمعنى أنه لا توجد تسرب من الداخل، وأن الفئة المدخرة هي الفئة نفسها التي تقوم بالاستثمار، وتقوم الطبقة العاملة على إنفاق كل دخلها على الاستهلاك الضروري.

-التوازن الخارجي: والمقصود بهذا هو تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات دون تدخل الدولة، ومن خلال التخصص وتقسيم العمل في التجارة الدولية، وهي الفكرة التي نادى بها آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو في نظريته عن الميزة النسبية التي تتمحور حول تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بإنتاجية عمالة أعلى وتكاليف عمالة اقل، مما يؤدي لخفض أسعارها في الأسواق الدولية، ويعطيها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، لذلك فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية في اطار الحرية الاقتصادية.

- قاعدة توازن الميزانية و محدوديتها: تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل اجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها تعادلاً تاماً، و وفقاً لفكر الكلاسيكيين يتعين على الدولة أن تقوم أولاً بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، و بما يسمح بإشباع الحاجيات الأساسية المتمثلة في الدفاع، الأمن العدالة والمرافق العامة، ثم يتم بعد ذلك تقدير إيرادات المال العام فإذا لم تكفل تغطية النفقات العامة المقدره يتم الاعتماد على الضرائب، وفي حالة عدم كفاية حصيلة كل من المال العام والضرائب فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على الالتجاء إلى الإقراض العام من لكن يتعين ألا و الإعداد لها، لأن التوسع من وجهة يحدث ذلك إلا الأفراد، و في حالات استثنائية مثل الحروب نظرهم يؤدي إلى منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الإقراض، مما يؤدي إلى رفع

¹ - فليح حسن خلف، المالية العامة، الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2008، ص ص 26، 27 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

سعر الفائدة في السوق، و تقل قدرة القطاع الخاص على تمويل استثماراته، كما يرون أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات العامة ما هو إلا ضريبة جديدة تعيق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص¹.

ثانيا: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الكينزيين:

حسب الدراسة الكينزية لكي يتم التعامل مع مشكلتي البطالة و التضخم فلا بد من انتهاج سياسة مالية و نقدية توسعية، وذلك عكس ما يراه النقديون من أن ذلك ينجر عنه ضغوط تضخمية، فوفقا للكينزيين فإن السياسة المالية و النقدية التوسعية ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعلي، و من ثم زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي و زيادة مستوى التوظيف، فيتم حل مشكلة البطالة و في الوقت نفسه حل مشكلة التضخم، وأن انتهاج تلك السياسات التوسعية تكون بدون وجود آثار تضخمية، وذلك نتيجة حالة عدم التشغيل الكامل للموارد كما يدعي الكلاسيك حيث يستجيب العرض الكلي لهذه الزيادة في الطلب الكلي من خلال المرونة الموجودة في هياكل الإنتاج للدولة التي تمكنها من الاستجابة لأية زيادة في الطلب الكلي، ولعل هذا الأمر لا ينطبق على كثير من الدول النامية ذات الهياكل الإنتاجية غير المرنة و التي في تلك الحالة سينجم عن تلك السياسات ضغوطات تضخمية وعجزا في موازين مدفوعاتها جراء لجوئها للاستيراد لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي، بل كما يرى النقديون سيؤدي ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والإفراط في إصدار النقود بما سيترتب عليه في النهاية زيادة حدة التضخم، وسوء استخدام الموارد، ومن ثم زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

من خلال انتقال دور الدولة من هاما وتعد السياسة المالية من بين أهم السياسات التي أعطى كينز لها دورا الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة(الدولة المسؤولة) التي أصبحت مسئولة عن سلامة واستقرار الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الطلب الفعال وعلى الاقتصاد².

سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النقديون : يمكن ملاحظة أن كل من الفكر الكلاسيكي والفكر النقدي قد تعاملتا مع قضية الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد على الرغم من الفارق الزمني بينهما ، أما

¹ -محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 18، 19.

² -إبراهيم لطفي عوض، الركود التضخمي في الاقتصاد العصري دراسة تحليلية، ورقة بحثية رقم 5465 ، كلية العلوم الاقتصادية، 5465، <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/5465> ، تاريخ الإطلاع 2022/05/05 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

بالنسبة لمدى تطابق الواقع النظري مع الواقع العملي بالنسبة للنقديين التي تدور أفكارهم حول أن التغيرات في الإجماليات النقدية تلعب دورا رئيسيا في تفسير النشاط الاقتصادي والدخل بنوعيه الإسمي والحقيقي والتغيرات في الأسعار وذلك كما جاء في النظرية الكمية للنقود والمعادلة الشهيرة لكمبريدج(صاغها ألفريد مارشال أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كمبردج

$$M + KY \dots\dots\dots$$

حيث تمثل M: رصيد المعروض النقدي الاسمي، K النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بدخلهم في صورة نقدية.

Y : الدخل النقدي.

وقد كانت أفكار النقديين محل جدل واسع بين الاقتصاديين في محاولة منهم لدراسة مدى تطابق هذا التأصيل النظري مع الواقع العملي، خاصة مع افتراض المعادلة السابقة أن التغير في المعروض النقدي من الممكن أن يؤثر في كل من الدخل الحقيقي والأسعار، حيث أن الدخل النقدي هو حاصل ضرب الدخل الحقيقي والأسعار، ومن ثم يمكن كتابة المعادلة السابقة بالصيغة التالية :

$$K = M \text{ y p}$$

وعليه فإذا قررت السلطة النقدية زيادة العروض النقدي، وافترض ثبات k وعدم تأثر الدخل الحقيقي، فإن تلك الزيادة في العروض النقدي سترتب عليها زيادة في الأسعار بشكل مباشر وتفسير ذلك عند النقديون أن هناك حدود معينة لا يمكن عندها أن تستخدم السلطات النقدية زيادة المعروض النقدي لتحفيز النشاط الاقتصادي¹، فمع افتراض أن زيادة المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد، فإن مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تلبية تلك الزيادات في الطلب الإجمالي هي العامل الحاسم فيما إذا كانت الزيادة في الطلب ستتحول لزيادة في العرض ومن ثم الناتج الحقيقي أو أنها ستتحول فقط لزيادة في الأسعار وبالرغم من انتهاج الولايات المتحدة لأفكار النقديين ابتداء من أكتوبر 1979 يهدف التخفيض من حدة التضخم

¹ -وشاح رزاق ، استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة اجتماعات لخبراء لمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 43 ، 31 ماي 2009 ، ص 14 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

ونجاحها نسبيا في ذلك، إلا أن الاقتصاد الأمريكي تعرض لأزمة كساد كبيرة اعتبرت الأعنف بعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، الأمر الذي عرض أفكار النقديين للانتقاد الكبير، فمع عدم الاستقرار الذي شهدته سرعة دوران النقود، التي كانت من بين الافتراضات الكمية التي بنو عليها تحليلهم، وذلك تأثرا بالتطور التكنولوجي الذي شهده النظام المالي العالمي، وترتب على ذلك رفض متخذي القرار استخدام الإجماليات النقدية كأدوات للسياسة النقدية، وحل محلها استخدام أسعار الفائدة كأداة رئيسية للسياسة النقدية والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار أو ما يعرف بعد ذلك بسياسة "استهداف التضخم"، وذلك وفق قاعدة "تايلور" الشهيرة، والتي سيطرت على السياسة النقدية في العديد من الدول والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأهم ما يميز تلك القاعدة هو عدم وجود دور للنقود في تلك المعادلة، الأمر الذي فسره الكثير على أنه بداية فشل لآراء وأفكار النقديين¹.

ثالثا: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند الاشتراكيين:

استنادا إلى الأسس السابقة لعمل الاقتصاد الاشتراكي و سماته، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم من خلال ما يلي :

- اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على آلية التخطيط الاقتصادي بدلا من آلية السوق الحرة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحديد السلع والخدمات التي تنتج، والكميات التي تنتج منها، والكيفية التي يتم بها هذا الإنتاج، من خلال تحديد الدولة للدخول التي تمثل عوائد عناصر الإنتاج كضمن لخدماتها؛
- تحقيق تطور سريع، حيث أن الدول الاشتراكية (سابقا) من خلال التخطيط، تعمل على ضمان نمو سريع للاقتصاد عن طريق تعبئة الموارد، أي تجميعها، وزيادتها، وتطويرها، و ضمان حسن استخدامها في الحالات الأكثر إسهاما في تحقيق النمو وبأفضل طريقة ممكنة؛
- إلغاء الاستغلال في التمتع، من خلال الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وللنشاطات الاقتصادية، وبذلك يبقى العمل المصدر الوحيد للدخل في الاقتصاد الاشتراكي، ويحصل العامل على مقابل خدماته ؛ -إلغاء

¹-أمجد حسني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطينية، 2004-2013، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 23، يناير 2015، ص 79



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

الأرباح والعلاقات التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال، وإبدالها بالعلاقة التنظيمية. حققت النظم الاشتراكية تقدما ملحوظا خلال الفترة من 1945 إلى غاية 1970 في ضوء نموذج النمو الذي وضعه "ستالين"، هذا النموذج كان يقوم أساسا على ما يلي :

- تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لتمويل القطاع الصناعي والبنية الأساسية، وذلك من خلال تأميم الملكيات الزراعية وتحديد أسعار منخفضة لهذه المنتجات، ونظام التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية؛
- الاعتماد على التخطيط المركزي الأمر في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق، ونتيجة لذلك كان تنفيذ الخطة يحسب بالكم دون الكيف؛
- وجود سلطة ذات بناء هرمي يعتمد على الأوامر من الأعلى أدى إلى سيطرة البيروقراطية، كان من نتيجتها غياب المبادرة الفردية في العملية الإنتاجية؛

- إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود كالصناعات الحرفية¹.

رابعا: المدرسة النيوكلاسيكية وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تعد المدرسة النيوكلاسيكية امتدادا طبيعيا لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النقدية، وذلك من حيث تبنيهم لمبدأ السوق الحر، وأن الأسواق تنظم نفسها بنفسها، و أن النظام الرأسمالي لا ينطوي في حد ذاته على عيوب خطيرة تعمل على إفشاله، إنما هو مستقر بطبيعته، وذلك بفضل تلك الآلية الذاتية التي تقود الاقتصاد نحو التوازن عند مستوى التشغيل الكامل .

أما الدور الرئيسي للمدرسة النيوكلاسيكية ورؤيتها لآلية تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمكن في افتراضها الرئيسي، والذي يعد نقطة الخلاف مع النقيديون، وهو المتعلق بدور النقود في الحياة الاقتصادية، وتأثيره على كل من الناتج والتشغيل، فبينما يرى النقيديون مبدأ حيادية النقود في الأجل الطويل، بمعنى أن للنقود أثر مؤقت في التأثير على الناتج ومستويات البطالة في الأجل القصير، بينما لا يوجد لها دور في الحياة الاقتصادية في الأجل الطويل، تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتدعي أن للنقود أثر محايد في الحياة الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل ومن ثم، وفي ضوء تلك الافتراضية، فإن أي محاولة من جانب السلطة النقدية لتخفيض

¹- أهرطار بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق ، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، ب، د، ن، ص 28.



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

معدلات البطالة من جانب السلطة النقدية سيكون مصيرها الفشل، ما لم تشمل تلك السياسة على عنصر المفاجأة، فوفقا للنيوكلاسيك، فإن التحليل النقدي يستند إلى ما يعرف بالتوقعات المستمدة من الماضي أو التوقعات المعدلة، وهي تلك التوقعات التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الذي سلكته المتغيرات محل التنبؤ في الماضي .

ويرى النيوكلاسيك أن توقعات الأفراد تبنى على أساس أخذهم في الاعتبار كافة المعلومات والبيانات المتاحة، وليس فقط القيام بعملية الاستقراء للماضي من أجل توقع المستقبل، الأمر الذي أطلق عليه النيوكلاسيك التوقعات الرشيدة، وهنا تصبح توقعات الأفراد رشيدة في حالة تطابق توقعاتهم لمتغير ما مع قيمة المتغير الفعلية، والتوقعات الرشيدة تعبر عن أفضل تخمين مستقبلي باستخدام كل المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل التنبؤ.¹

خامسا: سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند النيوكينزيين:

في تفسيرها لظاهرة الركود التضخمي وسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جاء أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية لينتقدوا بشدة أفكار من سبقوهم من النقديون والنيوكلاسيك، كما قاموا باستكمال ما كان كينز يرغب في استكماله من حيث دراسة تأثير سلوك الوحدات الفردية على الاقتصاد الكلي، وإضافة العديد من القضايا التي لم يتطرق لها كينز من قبل ميل نظرية التوزيع ونظرية النمو المصحوب بالتقلبات، ومن ثم فإن أصحاب تلك المدرسة وفي تفسيره لظاهرة الركود التضخمي قد استندوا على ما افترضوه من فكرة "الاقتصاد المزدوج".²

¹ - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، ج2، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص 26.

² - أكر حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2008، ص 69 .



الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي

خلاصة الفصل الأول :

عالجنا في هذا الفصل ماهية السياسة النقدية من خلال ذكر تعريفها و أهدافها و أدواتها ، كما قمنا بذكر النظريات الإقتصادية الكنزية و الكلاسيكية و النيوكلاسيكية بوجه خاص ، و ثم قمنا بدراسة ماهية الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة مفهوم الاستقرار الاقتصادي و تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية ، كما قدمنا مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تعريف النمو الاقتصادي وتحديد أهم محدداته وأيضا أنواع البطالة و أسباب حدوثها و أسباب حدوث التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، كما قمنا بإسقاط النظريات الإقتصادية على مفهوم الاستقرار الإقتصادي .

الفصل الثاني

تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2010-2020

تمهيد:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات منها إصلاحات صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، مع الانتقال الى اقتصاد السوق وكذلك كانت هناك تعديلات في بداية الألفية الثالثة، كما شهدت الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا عملت وسعت الجزائر إلى إعادة تقييم دور السياسة النقدية في تطوير وبناء الاقتصاد الوطني، من خلال تحديد وتفعيل وسائلها وأهدافها النهائية بدقة.

المبحث الاول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوضع المالي خلال الفترة (2010-2020) للاقتصاد الجزائري كان متين وذلك راجع الى وفرة مالية جيدة ومريحة، بفعل ارتفاع اسعار النفط والغاز من الاسواق العالمية، وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ وفيرة وضخمة للنهوض وتطوير الاقتصاد الوطني، وخلال هذه الفترة كانت هناك تعديلات قانونية، من خلال تعديل في قانون النقد والقرض 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح الهام لاطار سياسة النقدية وتعزيز الاطار العمليات لها المؤرخ في 26 اوت 2010 وتضمن التالي⁽¹⁾:

-إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات منكل الضرائب او الحقوق او الرسوم او الاعباء الجبائية مهما كان نوعها

-حرص البنك الجزائر على مهمته وهي الاستقرار الاسعار وتوفير افضل شروط في النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها، للنهوض سريع باقتصاد مع سهر على الاستقرار النقدي والمالي

-تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة.

¹ احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية. تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، الجزائر، 2010، ص39.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2014

خلال فترة (2010-2014) تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خلال الفترة الذي جاء في ظل الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات خلال برنامج تدعيم والانعاش الاقتصادي، ومن اجل استكمال المشاريع الكبرى وتحسن التنمية، ارتفاع معدل النمو، انشاء مناصب شغل وانخفاض في معدل التضخم كان هناك استقرار اقتصادي¹ كما شهدت هذه الفترة ايضا تطور في السياسة النقدية تقوم بتحليل الكتلة النقدية ومقابلتها واهم الادوات السياسة النقدية كالتالي :

أولا: تحليل تغيرات الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر للفترة (2010-2014)

1- الكتلة النقدية : نوضح تطورها في الجدول التالي :

¹ ناجية صالح، فتحة مخناش، اثر برنامج دعم لانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو التحديات افاق النمو لاقتصادي الفعلي ولمستدير ، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل لاستثمار ولنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) جامعة سطيف أيام 11-12-مارس-2013،ص9.

الجدول رقم 1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	M1	M2	اشباه النقود
2010	5638,5	8162,8	2524,3
2011	7141,7	9929,2	2787,5
2012	7681,5	11015,1	3333,6
2013	8249,8	11941,5	3691,7
2014	9580,2	13663,9	4083,7

المصدر من اعداد الطالبية اعتماد على:

-بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015، ص11

نلاحظ من خلال الجداول ان صاني الموجودات الخارجية خلال السنة 2010، بلغ 11997% مليار دينار نهاية سنة 2010، حيث كان هناك ارتفاع ب2،10% وحسب الوضعية النقدية لسنة 2011 عودت التوسع النقدية خلال تلك الفترة مما ادى الى نمو القروض الاقتصادية وزيادة معتبرة للموجودات الخارجية التي بلغت خلال السداسي الثاني من سنة 2011 زيادة ب36،10 وهذا ما يوضح صعوبة الوضعية المالية الخارجية .

عرفت الموجودات الخارجي نهاية سنة 2013 قيمة 16،15225 مليار دينار مقابل 79،19349 مليار دينار سنة 2012، و67،4742 مليار دينار في جوان 2013 مقارنة مع 2012 التي بلغت 64،4287 مليار دينار وعلى 5،3725 مليار دينار في ديسمبر 2013 وقدرت القروض الدولة خلال سنة 2014 بقيمة 1،3428 مليار دينار .

2- ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

تطرقنا الى ادوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة

2- معدل اعادة الخصم:

نوضحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2: تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل اعادة الخصم %	4	4	4	4	4

المصدر: اعداد الطالبة باعتماد على:

-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ، رقم 26 جوان 2014، ص19.

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل اعادة الخصم بقي ثابت من سنة 2010 الى سنة 2014

3- الاحتياط الاجباري: تطور معدلات الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2010-2014)

نوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم 3: تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياط الاجباري %	9	9	11	12	12

المصدر: اعداد الطالبة باعتماد على :

-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثالثة ، رقم 626 جوان 2014، ص17

ومن الجدول نلاحظ ان معدل الاحتياط الاجباري بلغ سنتين 2010 و 2011 نسبة 9 ليرتفع بعد ذلك الى 11% خلال سنة 2012 ويعود ذلك ارتفاع 12% خلال سنة 2013 الى غاية سنة سنة 2014 بقا ثابتا عند 12%

المطلب الثاني : السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

تتميز فترة 2015-2019 بنمو ضعيف في الكتلة النقدية ادى الى نقص في فائض السيولة خلال هذه الفترة الى تغير في ادارة السياسة النقدية ، حيث كانت ادارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة على امتصاص فائض سيولة من خلال ادواتها المتمثلة في تسهيلات الودائع ، بعد ذلك اتجهت الى استعمال ادوات ضخ السيولة لضمان اعادة تميل النظام المصرفي⁽¹⁾ خلال هذا نوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلتها مع تحليل تطور ادوات السياسة النقدية أولا-تحليل الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر خلال الفترة (2015/2019)

1-تحليل تطور الكتلة النقدية : من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة مليار دج

السنوات	M1	M2	اشباه النقود
2015	9261,1	13704,5	4443,4
2016	9407,0	13816,3	4409,3
2017	10266,1	1497,6	4708,8
2018	10876,2	15073,5	4607,5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على :

-بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر ، التقرير السنوي 2017، جويليه 2018، ص148

1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2006 سبتمبر، ص129.

شهدت سنة 2015 و2016 نمو ضعيف في الكتلة النقدية M2 حيث بلغ النمو سنة 2015 و2016 نمو ضعيف في الكتلة نقدية (6,79%) بسبب الانخفاض في الودائع قطاع المحروقات ، اما سنة 2016 بلغ النمو الكتلة النقدية (6,79%) وهذا انخفاض يكمن في ودايع المحروقات بنسبة (2,3%) بينما ارتفاعا ودايع قطاع المحروقات بنسبة (6,2%) في سنة 2017 و2018 تحت الطلب على المستوى المصارف بنسبة (1,20%)

2- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول التالي:

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول 5: تطور مقبلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض الدول	قروض الاقتصاد	الموجودات الخارجية
2015	567,5	7277,2	15375,4
2016	2682,2	7909,9	12596,0
2017	4691,9	8880,0	11227,4
2018	4987,3	9763,1	1035,0

المصدر : من اعداد الطالبة اعتماد على:

-بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 38، جوان 2018 ، ص 10

نلاحظ ان الموجودات الخارجية تقلصت بنسبة (1,18%) مستقلة من 15375,4 مليار دينار في سنة 2015 الى 12596,6 مليار دج سنة 2016 اما سنة 2018 كانت نسبة سنة

التقلص (9,10%) حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 1035,0 مليار دج ويمثل عموما استقرار شبه على القمة دينار مقابل العملة الامركية وفي 2016 عرفت القروض الموجهة للدول ارتفاعها 2,37% تحت اثر تقلص قول الاستحقاقات الدولة على البنك الجزائر وارتفاع مصاريف الدولة ،

اما سنة 2018 عرفت ارتفاع من جديد قدره 78,9% منتقلا من 2682,2 مليار دج الى 4987,3 سنة 2018 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية كما تلاحظ تزايد القروض الاقتصادية خلال سنة 2018 ب% 10,8% مقابل 13,3% في 2017

ثانيا- تحليل تطور ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

1- معدل اعادة الخصم :

نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 6: تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل اعادة الخصم	4	3,5	3,75	3

المصدر اعداد الطلبة اعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42، سبتمبر 2018، ص 19

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل الخصم بلغ 4% سنة 2015، لينخفض بعد ذلك الى 3 خلال سنة 2018 حيث شهدت هذه الفترة اعادة تنشيط عمليات اعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وانخفاض معدلها

2- الاحتياطي الاجباري :

نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 7: تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل الاحتياطي %	12	8	4	4

المصدر: من اعداد الطالبية اعتماد على:

-بنك الجزائر الاحصائية الثلاثية ، رقم 42، سبتمبر 2018، ص 17

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل الاحتياطي الاجباري قد بلغ سنة 2015 نسبة 12% لينخفض بعد ذا الى 8% سنة 2016 وبعد ذلك الى 4% خلال سنة 2017 و2018 على التوالي.

المبحث الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق إستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال

فترة 2010-2020

من خلال هذا المبحث، سنتطرق الى التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2010-2020) في المطلب الأول، و النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2020) في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2010-2020)

أولاً: التضخم في الجزائر خلال فترة 2010-2020

سوف يتم تقسيم فترة الدراسة الى قسمين:

1 – تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014

التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه ليست نقدية فقط بل هيكلية ومؤسساته كذلك في الجزائر حيث انه مع اصدار قانون النقد والقرض 90- 10 ودخوله حيز التنفيذ سنة 1990، بدا اعتبار الاسعار متغيرا اساسيا فيه الاقتصاد وذلك باتباع اسلوب التحرير التدريجي للتضخم.

حيث تتميز فترة 2010-2020 بارتفاع اسعار المحروقات ودخول الجزائر في فترة حرجة من المديونية واتباع السياسة النقدية تدرجية لتحكم في التضخم بواسطة التدخل التدريجي ومباشر وكذلك تبنى بنك الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج

الانتعاش الاقتصادي⁽¹⁾ . ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8: تطور معدّات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3,9	4,5	8,9	3,26	2,92

مصدر: اعداد الطالبة اعتماد على

-بنك الجزائر ، حوصلة التطورات النقدية والمالية سنة 2017 وتوجهات سنة 2018 ، تدخل بنك الجزائر امام المجالس الشعبية الوطنية ، فيفري 2018 ص18

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل التضخم كان متزايد بحيث بلغ سنة 2010 نسبة 3,9% ثم شهد ارتفاع حيث بلغ نسبة 4,5% سنة 2011 وكان هناك ارتفاع 8,9% سنة 2012 هذا يسبب ارتفاع في تكاليف الاستيراد من الخارج ولكن سرعنا مع عاد انخفاض سنة 2013 بلغ 3,26% و 2,26% بين التوالي بسبب اسعار البترول وتراجع عائداته،

2-تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2015-2018

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

¹-اسماء مخاليف ،محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة يدول لإستهلاك، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2017 ، ص59.

الجدول رقم 9: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	4,8	6,4	5,6	8,4

المصدر: البنك الدولي، على الموقع <https://databank.albankaldawli.org>

نلاحظ خلال الجدول ان معدل التضخم شهدت تذبذبا ملحوظا حيث بلغ نسبة 4,8٪ سنة 2017 ونسبة تضخم مرتفعة سنة 2018: حيث بلغت 8,4 ٪¹.

ثانيا: البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

1- تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014: التشغيل في الجزائر هو احد

الاهداف لذلك تتبع دولة السياسة نقدية من اجل تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر ، لذا فإن عدم تحقيق هذا ينعكس سلب على تزايد معدل البطالة ، لم تساهم السياسة النقدية خلال الفترة لاصحاحات الاقتصادية من تخفيف معدل البطالة وخلق مناصب شغل ، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع سنة 2010 وذلك بسبب برامج الاصلاح الاقتصادي التي عادت لها الاثار ومخلفات على معدلات البطالة¹.

ويمكن تتبع تطور معدل البطالة خلال الفترة 2010-2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9,8	10,6

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على، الدوان الوطني للاحصائيات، على الموقع www.ons.dz

¹ ليلي معمري، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة يحي فارس - مديّة، العدد6، جوان 2016، ص128.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة البطالة خلال الفترة 2010 الى 2014 عرفت معدلات ثابتة ومتقربة في معدلات البطالة حيث سنة 2010 بلغت نسبة 9,8% و 10,6% وهذا الانخفاض راجع الى برنامج الحكومة وجه لدعم النمو، وامتصاص البطالة

2- تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2018:

من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	11,2	10,5	11,5	10,8

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على : الدوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان سنة 2015: قد بلغ نسبة البطالة 11,2% و 10,5% سنة 2016 ونسبة 11,5% لسنة 2017 و 10,8% سنة 2018 وهذا تزايدا رجع الى سياسة انعاش تكميلي التي اتبعتها الدولة للنمو بالاقتصاد الوطني

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

اولا: النمو الاقتصادي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)

1- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

-لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة اصلاحات اقتصادية ونقدية من اجل الانعاش الاقتصادي حيث ان النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل منها تقلبات اسعار البترول وسعر الصرف في الاسواق الدولية ، لذلك جعلت الجزائر سياسة نقدية محكمة من اجل امتصاص فائض

السيولة وكذلك ضبط معدلات التضخم التي تكون عائق أمام النمو الاقتصادي ، الداخلي الخام للدولة⁽¹⁾

والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم 12: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,6	2,9	3,3	2,8	3,3

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على :

- تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2016-2018

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل النمو بلغ سنة 2010 نسبة 3,6% ونسبة 2,9% سنة 2011 وسنة 2012 بلغ 3,3 حيث سنة 2014 بنسبة 3,3% وهذا التذبذب رجع الى تغير في سعر برميل البترول في الاسواق العامة.

2- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2020

يمكن تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادية خلال الفترة 2015-2020 من خلال الجدول التالي:

¹مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة البحث، جامعة ورقلة، العدد 44، 2008، ص119.

الجدول رقم 12: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل النمو الاقتصادي	3,8	3,3	2,6	3,8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على :

- تقارير بنك الجزائر 2016-2018.

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل النمو الاقتصادي قد بلغ سنة 2015 نسبة 3,8٪ ونسبة 3,3٪ سنة 2016 انخفاض الى 2,6٪ سنة 2017 وبلغ نسبة 3,8٪ سنة 2018 وهذا يرجع الى تراجع اسعار المحروقات وتراجع انتاج بعض القطاعات.

ثانيا: التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

1- التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

اعتمدت الجزائر في السنوات الاخيرة في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة مما جعل وضع ميزان المدفوعات ومرتبطة بتقلبات اسعار المحروقات في الاسواق الدولية ، وهذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على الحفاظ على الاستقرار ويعد ميزان المدفوعات من اهم الأدوات والمؤشرات المهمة لدى الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث ان اذا كان هناك فائض سيؤثر الاقتصاد الوطني واذا كان عجز سيكون كذلك لها تأثير على الاقتصاد الوطني. الجدول التالي يبين ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2010-2014) (1)

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي للجزائر اكتوبر، 2011 ، ص66

الجدول رقم 13: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان المدفوعات مليار دج	15,32	20,142	12,057	0,133	5,881

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على :

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي للجزائر 2015، ص15
من خلال الجدول نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات كان مرتفعا سنة 2010 حيث بلغ 15,32
وكذلك شهد ارتفاع اخر خلال سنة 2011 بلغ 20,142 مليار دج وثم انخفض سنة 2012 بلغ
12,057 مليار دج وشهدت انخفاض شبه منعدم سنة 2013 بنسبة 0,133 سنة 2013 وفي
سنة 2014 شهدت وحجز في ميزان المدفوعات بقيمة 5,881 هذا بسبب انخفاض صادرت
الجزائر هلال السنة الاخيرة

2- التوازن خارجي في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

يمكن تتبع تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 13: تطور رصيد المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان لمدفعات مليار دولار	27.537-	26.031-	21.762-	15.820-

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على :

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، الجزائر، 2018، ص55

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر قد شهدت الفترة الاخيرة عجز في ميزان المدفوعات حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات سنة 2015 -27.537 مليار دولار، وسنة 2016 كذلك قيمة - 26.031 مليار دولار، وشهدت سنة 2017 قيمة - 21.762 مليار دولار كعجز في ميزان وسنة 2018 قيمة - 15.820 مليار دولار⁽¹⁾ وهذا راجع الى تناقص صادرات الجزائر وكذلك تذبذب اسعار البترول.

¹بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي للجزائر، اكتوبر 2017، نوفمبر 2018، ص66.

خلاصة الفصل الثاني:

هدف هذا الفصل هو تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال معدل التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، وميزان المدفوعات، في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الاستقرار عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي كانت دائما تهدف الى امتصاص السيولة الزائدة عن طريق الزيادة في حجم النفقات، بينما تبقى السياسة نقدية في حاجة الى فعالية اكثر في تحقيق بعض اهداف السياسة الاقتصادية الاخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي لميزان المدفوعات وذلك لارتباط هذا الأخير بعوامل خارجية تتمثل أساسا في وضعية أسعار البترول في السوق العالمية.

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in the corners and along the sides. The border is composed of black lines and includes stylized leaves, flowers, and butterflies.

الخاتمة العامة



الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تناولت هذه الدراسة موضوع << دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 2010_2020 >>، وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على دور ومساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ولأجل ذلك تم التطرق إلى اجراء دراسة تحليلية تقييمية لتطور السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية في الجزائر (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي).

وقد تم استعراض وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في عدة نقاط أساسية منها: مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها، بالإضافة الى تفسيرها في الفكر الاقتصادي، حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية سياسة نقدية محايدة لا تأثر على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو الأجور ومعدلات الفائدة ويقنصر في خلق النقود أما المدرسة الكنزوية فأقرت بأن السياسة النقدية ليست محايدة والتحليل الكنزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فزيادة النقود تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، أما المدرسة الحديثة التي أعطت اهتمام كبير للنقود في التأثير على الإنتاج في الأمد القصير وينحصر تأثيرها على الأمد الطويل بمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

بعد ذلك تم التطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته ثم التطرق الى أثر السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استراتيجية السياسة النقدية وفعاليتها.



الخاتمة العامة

أولاً: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى مجموعة نتائج كما يلي:

1- النتائج العامة للدراسة:

- هناك اختلاف في وجهة النظر للمفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية في دورها في الاقتصاد الا انهم يجتمعون على فكرة وحدة هي لابد من وجود سياسة نقدية رشدية التي تعمل على تحقيق اهداف في ضل ظروف اقتصادية معينة
- يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ولكن يمكن ان تتعارض هذه الاهداف مما يكون لها اثار غير مرغوب فيها على الاهداف
- تم تحقيق استقرار اقتصادي وكذلك التوازن الخارجي
- تم تحقيق استقرار اقتصادي في الجزائر لكن
- نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمكانات مع السياسة النقدية، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2014
- كان هناك اختلاف في التوازن الاقتصادية الكلية في الجزائر بعد سنة 2014 مما اثر على الاستقرار الاقتصادي وهذا كان نتيجة عدم الاستقرار اسعار المحروقات وعدم التحكم في السياسة النقدية نحية الإصدار.

2- نتائج اختبار الفرضيات :

- الفرضية الاولى: >> هناك اثر مباشر للسياسة النقدية واثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادي من جهة وحسب متغيرات و ظروف الاقتصادي ثم تعرض لها النظرية الاقتصادية مما ادى الى انعكاس غير مستقيم له<<



الخاتمة العامة

توصلنا الى ان السياسة النقدية لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بالاقتصاد وهو جانب المالي والانساني وان الهدف منها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين وتوفير سيولة الازمة للاقتصاد، ومن هناك اثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على اهدافها واهداف السياسة الاقتصادية الكلية سواء كانت مدروسة حسب النظرية الاقتصادية الكلية بشكل مباشر او بشكل غير مباشر وهذا مايبثت صحة الفرضية الفرضية الثانية: <<تعمل السياسة النقدية على تحقيق اهداف اقتصادية خاصة واهداف بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك من خلال مجموعة من الادوات حسب النظرية الاقتصادية لكن يعود ذلك في ظل استقلالية السلطة النقدية وتحقيق اهدافها وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي>>

توصلنا الى ان ادوات السياسة النقدية تثر الى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالشكل المطلوب وحققت استقرارا نسبي . لتوجيهها ذا الانكماشية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية مماساهم في تحقيق معدلات التضخم وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كان ظاهري فقط وذلك بالاعتماد على العوامل غي المستقرة مثل النمو الاقتصادي على العوائد التغطية وهذا ليكفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ماينفي صحة الفرضية

ثانيا: المقترحات:

- من اجل تفعيل دور السياسة النقدية اكثر من الاقتصاد الجزائري ومحاولة القضاء على اسباب عدم الاستقرار الاقتصادي نقتراح مايلي:
- منح استقلالية اكبر للسلطة النقدية من اجل تحقيق اهدافها المرسومة.
- تنشيط ادوات السياسة النقدية غير المباشر خاصة اداة السوق المفتوح .
- تفعيل السوق المالية لضمان اتساع الموارد المالية، وتقديمها لتمويل الاستثمارات المختلفة.




ثالثا: آفاق الدراسة:

نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين، وذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع، وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل اهتمام وبحث في المستقبل ومن أهمها:

- إشكالية إدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات الاقتصادية حالة الجزائر: انخفاض أسعار المحروقات.

- محددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر.

- أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

A decorative rectangular border with intricate floral and scrollwork patterns in black ink, framing the central text.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، ط1، الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2001.
2. إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 2005.
3. أكر حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2008
4. إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2013.
5. أهرطار بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق ، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، ب، د، ن.
6. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007،
7. بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ب، د، ن، عمان، 2000 ،
8. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992،
9. حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1995
10. خضير عباس المهمر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية (في إطار النظرية الكينزية) ، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981.
11. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، ج2، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994
12. سحر عبد الرؤوف سليم و عبير شعبان عبده، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، عمان، ط1، الإسكندرية، 2013
13. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن 1995
14. صوان محمود حسن ، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ب، د، ن، 2004



قائمة المراجع

15. عدنان خالد التركي، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، عمان
16. فليح حسن خلف، المالية العامة، الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2008.
17. كامل علاوي كاظم الفتلاوي و حسين لطيف كاظم، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013
18. مجدي سليمان، جعل التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام دار، الغريب للطباعة و النشر، القاهرة ، مصر، 2002،
19. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003
20. محمد يوسف كمال، المصرفية الإسلامية، السياسة النقدية ، دار الشرق، القاهرة.
21. هند مشعل عودة و محمد عطا الله، الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي، الدار الأهلية للنشر، عمان 1990.
22. هيثم الزغبى حسن أبو زيت، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، ب، د، ن، 2000
- ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية
23. احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية.- تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، الجزائر، 2010
24. اسماء مخاليف ، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة يدول لاستهلاك، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالي ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2017، ص59.
25. بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03 (غ.م).
26. رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد) ، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غير منشورة) 2005



قائمة المراجع

27. لحي الطيب، السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي في ضوء الإسلام ، أطروحة دكتوراه، درمام جامعة الإسلامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان ، 1997
28. محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.
- ثالثا: **المجلات والملتقيات**
29. إبراهيم لطفي عوض، الركود التضخمي في الاقتصاد العصري "دراسة تحليلية، ورقة بحثية رقم 5465 ، كلية العلوم الاقتصادية، <http://mpr.ub.uni-muenchen.de/5465> ، تاريخ الإطلاع . 2022/05/05
30. أمجد حس ني صبيح، تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطينية، 2013-2004 ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 23 ، يناير 2015
31. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2006 سبتمبر.
32. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي للجزائر أكتوبر، 2011 .
33. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي للجزائر، أكتوبر 2017، نوفمبر 2018
34. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997.
35. سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408،
36. فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، جريدة الأهرام، أغسطس 2013، العدد 1 ، ص 46 .
37. ليلي معمري، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة يحي فارس - مدية، العدد6، جوان 2016



قائمة المراجع

- 38- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة البحث، جامعة ورقلة، العدد 44، 2008
38. مولاي لخضر عبدالرزاق بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر ، العدد 41 ، 2009-2010
39. ناجية صالح، فتيحة مخناش، اثر برنامج دعم لانعاش الاقتصاد والبرنامج التكميلي لدعم وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو التحديات افاق النمو لاقتصادي الفعلي ولمستدير ، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: تقييم اثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل لاستثمار ولنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) جامعة سطيف أيام 11-12-مارس-2013، ص9.
40. وشاح رزاق ، استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة اجتماعات لخبراء لمعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 43، 31 ماي 2009
- رابعا: المراجع باللغة الأجنبية
- 42- Michelle de Mourgues، La monnaie، Systeme financier et théorie monétaire، Economica، Paris، 9 Ed، 1993،

ملخص:

تحظى السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين في الميدان الاقتصادي، كما تعتبر اهم الادوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة الى ابراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2020

ولتحقيق هدف الدراسة ثم استعراض مفهوم السياسة النقدية، اهم اهدافها، تطورها في الفكر الاقتصادي بالاضافة الى مفهوم الاستقرار الاقتصادي واهم مؤشرات (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، والتوازن الخارجي)، ثم تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، وذلك من خلال استعراض اهم مؤشرات الداخلية (التضخم و البطالة) و الخارجية (ميزان المدفوعات).

كما تم دراسة اتجاهات و مسار السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2010-2020 وذلك من خلال تطور الساسة النقدية في الجزائر خلال الفترة، و تحليل اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي) .

خلصت الدراسة الى ان السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بالشكل الكافي، ولا تزال بحاجة الى دور اكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، البطالة ، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي،

Abstract:

Monetary policy is receiving increasing attention from many thinkers and researchers in the economic field, as it is considered the most important tool for achieving economic stability. This study aims at the role of cash in achieving economic stability by studying the state of the Algerian economy for the period 2010-2020

To achieve the goal of the study, then borrow from the concept of monetary policy, its most important goals, its development in economic thought, in addition to the concept of economic stability and its most important indicators (inflation, unemployment, economic growth, and external balance,) and then study the impact of monetary policy in achieving economic stability, by knowing the determinants of stability. Economic or the effectiveness of monetary policy in achieving economic stability

And then studying and evaluating the motives of monetary policy in achieving economic stability in Algeria during the period 2010-2020, through the development of monetary politicians in Algeria during the period, and studying the analysis of the most important indicators of economic stability in Algeria during the studied period (inflation, unemployment, economic growth, balance The study concluded that monetary policy in Algeria was not effective in the writer's way, and it still needs a more role in achieving economic stability.

Key words: monetary policy, inflation, unemployment, external equilibrium, economic growth, economic stability,